

حين تتعاقب الشعوب على خياراتها

عزوّف الناس عن التصويت، بدل في اقتاعهم بأن التصويت ذاته لا يهمهم من القاب. الديموقراطية، في جوهرها، ليست اختباراً لدى «صواب خيارات الشعوب، بل التزاماً باختيارها، والاتفاق على خياراتها». صواب خيارات الشعوب، بل التزاماً باختيارها، والاتفاق على خياراتها من خارجه. أما حين تتحول إلى آداة تمن الشرعية حين تكون النتائج مريحة، وتسبّب الغطاء حين تكون مزعجة فإنها تفقد معانها الأخلاقية، وتتحول إلى آلة بسيطة لاعتراض مزيجها. لا يكون لأكثر ودون تتعاقب الشعوب على خياراتها، لا يتحقق النتائج استقراراً حقيقياً، بل هشاشة مؤجلة، وثقة مكشورة وأنظمة تعيش على حافة الشك الدائم. وذلك ثمن لا تدفعه العواصم البعيدة، بل تدفعه المجتمعات نفسها، من مستقبّلها، ومن إيمانها بأن صوتها يستحق أن يُسمع.

الفوضى اللاحقة، مهما كانت أسبابها البنية أعمق وأدق، وكل الحالات تكون الرسالة الضمنية واحدة لفقد صوت... لكتكم صوت بطريقة خاطئة. بهذا المعنى، لا تتعاقب النخب وحدها، بل يتعاقب المجتمع بأسره. تدرك الدول في حالة انسداد سياسي مزمن، تدار بالآلات لا بالخيارات، وبطلب تتعاقب الشعوب على خياراتها من خارجه. إنها تتحول إلى آداة تمن الشرعية حين تكون النتائج مريحة، وتسبّب الغطاء حين تكون مزعجة فإنها تفقد معانها الأخلاقية، وتتحول إلى آلة بسيطة لاعتراض مزيجها. لا يكون لأكثر ودون تتعاقب الشعوب على خياراتها، لا يتحقق النتائج استقراراً حقيقياً، بل هشاشة مؤجلة، وثقة مكشورة وأنظمة تعيش على حافة الشك الدائم. وذلك ثمن لا تدفعه العواصم البعيدة، بل تدفعه المجتمعات نفسها، من مستقبّلها، ومن إيمانها بأن صوتها يستحق أن يُسمع.

ملحوظات من بغداد



العراق... زمن التحافي أم استعجال الحكم؟



غير أثنا نرى أيضاً جيلاً طموحاً ومجتمعاً أكثر جرأةً في التحدّي ضد الإفراط، ومؤسسات تحاول أن تتحوّل ومشوارية تسعى إلى تثبيت الاستقرار الاقتصادي والخدمي. الصورة مركبة، ولا تُقْرَأ بزاوية واحدة. السنوات التي نعيشها قد تبدو طوبية في أعيننا، لكنها في ميزان الدول ليست سوى مرحلة انتقالية من مراحل التشكّل. التعافي قد يمر بمحنّيات صاعدة وهابطة، لكن المهم أن يبقى الاتجاه العام نحو البناء وأن تتحول الأخطاء إلى دروس لا إلى مبررات للإياب. العراق، بكلّ ما فيه، ما زال في مسار البحث عن توازنه... لا في نهاية الطريق.

اليوم نحن أمام اختبار تاريخي لا يُقْاس بنتائج موسّع سياسيّ واحد، وإنما بقدراته على ترسّخ قواعد مؤسسيّة تتجاوز الأفراد وتنفتح استقراراً عبر الأجيال. إذا نجح في تثبيت هذه القواعد، ستبدو سنوات التخطّب الأولى جزءاً طبيعياً من قصة التعافي. المشهد اليوم، قد نجد تختّبات سياسيّة وصراعات حزبية وأخطاء إدارية وفساداً وإذا أخفق، ستتحول إلى حلقةٍ مفرغة.

للاهتزاز، ويرتبط ذلك غالباً بكونها مشدودة إلى الدولة قبل أن تُرَسِّخَ أنسابها انتلاقاً من الهويات الفردية التي بحسن إدارتها تُشكّل الهوية الجامعية. إن التجربة الديموقراطية مازالت فتيةً والأجيال الشابة التي تشكّل النسبة الأكبر من المجتمع العراقي تنظر إلى الدولة من زاوية المستقبل لا من زاوية الذاكرة التي لم يعيشها أصلاً.

هذا التحّول في الوعي يفرض تحدياً مزدوجاً: كيف نحافظ على تراكم الخبرة التقليدي، ونفّسح في الوقت ذاته تحديات التجيّد؟ العراق، بد التارّيخ، ومجتمعه متجرّ في بيته متّوّعه لكل منها سماتها وطبعها، مما يقدّم إلى هدم شامل لكل ما هو القديم، وذلك يمكن بدخول البُلد في دائرة قائم، أخطر من أزمته السياسية.

يُقدّم العقدة الجديدة بصيغتها المؤسسيّة ما زالت في طور إعادة البناء، هنا يمكنه التّعامل بين عمق الحضارة وحداثة التجربة السياسية. المشهد اليوم، قد نجد تختّبات سياسيّة يوموم في الأفق.

منتصر صباح الحسناوي

إسبانيا بعد حقيقة فرانكو احتجت جيلاً كاملاً لترسيخ انتقامها الديموقراطية، دول أوروبا الشرقيّة بعد عام 1991 مرت بمرحلة سلولة سياسية واقتصادية قبل أن تستقرّ قواعد اللّعبة العامة. هذه المقارنات لا تستنسخ بحرفيتها، غير أنها تضع زمن العراق في سياق أوسع. هذه الواقعية قائمة حتى مع استمرار مظاهر الفساد والتقصير الإداري. إن وجود الخلل لا ينفي وجود الحركة، كما أنّ وجود الحركة لا يُبرئ الخلل. المشكلة الأعمق تكمن في الإحساس العام بفقدان الثقة عندما يتعرّض لدى المجتمع شعور بأن المؤسسات لا تعبّر عنه أو أن القديم يتّحد إلى هدم شامل لكل ما هو قائم، وذلك يمكن بدخول البُلد في دائرة أخطر من أزمته السياسية.

العراق عاش مقدّماً من مرکزية القرار، ثم دخل فجأةً في فضاء التّعدد، هذا التّعدد يكتمل بالبناء المادي وحده وإنما باستعادة الثقة التّدريجية بين الدولة والمجتمع، وهذا الامر الاصعب الذي يتطلّب ارضاء جزء من عملية التعلم المؤسسي، غير أن الخطأ ثقى، وقد انماض المسار شيء آخر.

من التفاوض إلى إعادة هندسة التوازن: المحاذيل الأمريكية - الإيرانية في ضوء منطق القوة وحدود الدبلوماسية

فرضه ضرورات إدارة مأزق استراتيجي مزدوج. ففي ليست نتاج تقارب في الرؤى أو إعادة تعريف متبادل للمصالح، وإنما انعكاس لحالة التوازن الشّبلي بلغ فيها تصعيد حدوده القصوى دون أن ينجح في إنتاج سلام، بينما ياتي كلّفة الاستمرار فيه أعلى من كلّفة فتح قنوات تفاوض محدودة ومشروطة. من هنا المنظور، لا تمثل المفاوضات مسارات تفاوضية نحو الاستقرار، بل آلية دورية لإعادة ضبط التوتّر، تستخدم كلما اقترب العداء عنّة التصعيد غير المسيطر، وتتعلّم كلما أيدت إنتاج توازن هشّ يسمح بإدارة الخلاف دون تسوية، وهو ما يفسّر قابلية الدائمة للتجدد والاستئناف، وغياب أي تراكم مؤسسي أو سياسي يضمّن استدامتها، سواء على مستوى الالتزامات أو على مستوى الثقة المتبادلة.

تعكس هذه الديناميكية مغایرة إقفال ثلاث اسْتِدَالَات في المسار بالبنية الدينية ذاتها، وهو ما يفسّر منطقية متابعة لا تقتصر إلا بحسب تعريف السقف المطلوب، وإنما تقتصر على إغلاق الملف النووي. وكشفت في الوقت نفسه حدود المرونة الممكنة، مما يفتح حدود سياسية مكّونة دون الاتّساع التّجاهلي والسياسي.

التفاوضية ليس في مستوى التّخصّب أو الابياء، بل تفتح إمكانية التّفاوض على إغلاق الملف النووي، وهو ما يفسّر قابلية الدائمة للتجدد والاستئناف، وغياب أي تراكم مؤسسي أو سياسي يضمّن استدامتها، سواء على مستوى الالتزامات أو على مستوى الثقة المتبادلة.

تعكس هذه الديناميكية مغایرة إقفال ثلاث اسْتِدَالَات في المسار بالبنية الدينية ذاتها، وهو ما يفسّر منطقية متابعة لا تقتصر إلا بحسب تعريف السقف المطلوب، وإنما تقتصر على إغلاق الملف النووي. وكشفت في الوقت نفسه حدود المرونة الممكنة، مما يفتح حدود سياسية مكّونة دون الاتّساع التّجاهلي والسياسي.

رابعاً: إسرائيل ودينامية الإفساد البنيوي

يبرر التّابين الجذري بين المقاربة الأمريكية والإيرانية في توصيف التّهديد الإيراني، ففي حين تتعامل واشنطن مع إيران كخطر قابل للإدارة، ترى إسرائيل فيها تهديداً وجوبياً لا يمكن احتواؤه باتفاقات جزئية، هذا التّابين ينعكس مباشرة على سمار المفاوضات، إذ تعلم إسرائيل باستمرار على تضييق هامش المرونة الممكنة، مما يفتح حدود المفتوحة الإقتصادية والسياسية.

في ظل هذا التّفاف، تبدو أقصى ما يمكن أن تتحمّل المفاوضات هو استقرار وظيفي مؤقت يحد من احتفاظات المواجهة المبادرة دون أن يعالج جذور التّهديد من إقليمي، ومنطق الإقسد الوظيفي في علىّها التّفوق الإقليمي، الذي يعلم على إبقاء سقف المواجهة، ومنطقية المواجهة التي تقوم على إقليمي جامع، واستمرار الاعتماد على أدوات الردع غير المكافحة، وتحوّل التّفاف إلى إدراة للأزمات بدّلها، كلها عوامل تجعل من أي اتفاق ممثّل المفتوحة، إلى إفشاء المفاوضات، بل إلى إعادة تعريف شروط النجاح بشكل يجعل أي اتفاق غير مرض.

تشير تحليلات Chatham House إلى أن ما يوصى بالرونة الإيرانية لا يمثّل تراجعاً في المواقف، فإن أحد أوجه تصوّر الجوهري في المحادثات الأمريكية - الإيرانية يتعلّق بـ«تفاوض تكتيكي داعم، تفاوضي مبنّى على تخفيف الملف الثنائي، في بيئة إقليمية متعددة الفاعلين، يمكّن بضروره إلى احتلال في التّفاف، حيث تفرّغ اتفاقات من مضمونها عبر ساحات الصراع غير البشّار، وعليه تشير معظم الدراسات الحديثة إلى أنّ تسوية لا تدفع في تصور أمني إقليمي أوسع ستبقى عرضة التّلكل، وهو ما يفسّر فشل التجارب السّابقة في تحوّل المفتوحة دون التّوقيع على كثيّة اتفاقية.

خامسة: مفاوضات الضّرورة وحدود الاستقرار الممكن

تشير تحليلات Chatham House إلى أن ما يوصى بالرونة الإيرانية لا يمثّل تراجعاً في المواقف، فإن أحد أوجه تصوّر الجوهري في المحادثات الأمريكية - الإيرانية يتعلّق بـ«تفاوض تكتيكي داعم، تفاوضي مبنّى على تخفيف الملف الثنائي، في بيئة إقليمية متعددة الفاعلين، يمكّن بضروره إلى احتلال في التّفاف، حيث تفرّغ اتفاقات من مضمونها عبر ساحات الصراع غير البشّار، وعليه تشير معظم الدراسات الحديثة إلى أنّ تسوية لا تدفع في تصور أمني إقليمي أوسع ستبقى عرضة التّلكل، وهو ما يفسّر فشل التجارب السّابقة في تحوّل المفتوحة دون التّوقيع على كثيّة اتفاقية.

لا تُنبع أهمية المحاذيل الأمريكية - الإيرانية من مضمونها التّفاوضي المبادل، ولا من احتفاظات نجاحها أو فشلها في التّوصل إلى اتفاق محدد، بل من المسايق البنيوي المقدّم الذي أعاد اتّجاهها بوصفها خياراً شبيه الزامي لكلّ الطرفين. فهذه المحادلات لا تعكس تحسّنات ساحة المفاوضات إضافية لتبادل الثنائي، ولا تشير إلى انتقامات جيلاً كاملاً لترسيخ انتقامها الديموقراطية، إنّ التّوازن الشّبلي، الذي تعيشه إيران، ينبع من مرتّب المسايق الدبلوماسية، ويفصل بينها وبين إقليمية ودولية، فتحلّ محلّها في هذه المسافة الحرجية بين الإحساس الشّعبي البشري وبين إقليمي والوطني. فمنذ عام 2003 دخل البلد طوراً جديداً من إعادة التّشكّل السياسي والمؤسسي والاجتماعي. تلّاثة وعشرون عاماً في حساب الإنسان تبدو زمناً طويلاً غير أنها في حساب التّحولات التاريخية ليس سوي باديء الأولى من إعادة البناء بمرحلة «السيولة المؤسّسية»، تكتاثر الأحزاب، تتدخّل الصّالحات، يرتفع منسوب النقاش، تتسارع التّنافسات، ويختلط الإنجاز بالاختلاط.

في علم التّحّول السياسي تُعرَف المراحل الأولى من إعادة البناء والتّقصير الإداري. إنّ وجود الخلل لا ينفي وجود الحركة، كما أنّ وجود الحركة لا يُبرئ الخلل. المشكلة الأعمق تكمن في الإحساس العام بفقدان العقدة، غير أنّ جزءاً من هذه الأضطراب ناتج عن إعادة توزيع السلطة داخل المجتمع، وانتقالها من مركز واحد إلى مراكز متعدّدة. العراق عاش مقدّماً من مرکزية القرار، ثم دخل فجأةً في فضاء التّعدد، هذا التّعدد يكتمل بالبناء المادي وحده وإنما باستعادة الثقة التّدريجية بين الدولة والمجتمع، وهذا الامر الاصعب الذي يتطلّب ارضاء جزء من عملية التعلم المؤسسي، غير أن الخطأ ثقى، وقد انماض المسار شيء آخر.

إسبانيا بعد حقيقة فرانكو احتجت جيلاً كاملاً لترسيخ انتقامها الديموقراطية، دول أوروبا الشرقية بعد عام 1991 مرت بمرحلة سلولة سياسية واقتصادية قبل أن تستقرّ قواعد اللّعبة العامة. هذه المقارنات لا تستنسخ بحرفيتها، غير أنها تضع زمن العراق في سياق أوسع. هذه الواقعية قائمة حتى مع استمرار مظاهر الفساد والتّقصير الإداري.

في علم التّحّول السياسي تُعرَف المراحل الأولى من إعادة البناء والتّقصير الإداري. إنّ وجود الخلل لا ينفي وجود الحركة، كما أنّ وجود الحركة لا يُبرئ الخلل. المشكلة الأعمق تكمن في الإحساس العام بفقدان العقدة، غير أنّ جزءاً من هذه الأضطراب ناتج عن إعادة توزيع السلطة داخل المجتمع، وانتقالها من مركز واحد إلى مراكز متعدّدة. العراق عاش مقدّماً من مرکزية القرار، ثم دخل فجأةً في فضاء التّعدد، هذا التّعدد يكتمل بالبناء المادي وحده وإنما باستعادة الثقة التّدريجية بين الدولة والمجتمع، وهذا الامر الاصعب الذي يتطلّب ارضاء جزء من عملية التعلم المؤسسي، غير أن الخطأ ثقى، وقد انماض المسار شيء آخر.

يُقدّم العقدة الجديدة بصيغتها المؤسسيّة ما زالت في طور إعادة البناء، هنا يمكنه التّعامل بين عمق الحضارة وحداثة التجربة السياسية. المشهد اليوم، قد نجد تختّبات سياسيّة يوموم في الأفق.

الصّادر: مركز البيان للدراسات والتحليل

السودان يستأنف نشاطه الكامل في «إيغاد» بعد عامين من تجميد العضوية

الموطن - وكالات / أعلنت الحكومة السودانية، الإثنين، استئناف نشاطها الكامل في عضوية منظمة الهيئات الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا «إيغاد»، وذلك بعد نحو عامين من تجميد المشاركة. وقالت وزارة الخارجية السودانية في بيان لها، إن قضابي الأمن والسلام الإقليمي والدولي تتمثل أولوية الحكومة، مؤكدة إيمانها بأن التعاون الإقليمي يشكل ركيزة أساسية لتعزيز العمل الدولي المشترك. وأوضحت أن قرار العودة جاء اتساقاً مع بيان سكرتارية «إيغاد» الذي أكد التزام المنظمة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام سيادة السودان ووحدة أراضيه ومؤسساته الوطنية. وثمنت الحكومة السودانية الجهود التي بذلها رئيس جيبوتي إسماعيل عمر جيليه، بصفته رئيس الدورة الحالية للمنظمة، إلى جانب المجلس الوزاري والسكرتير التنفيذي لـ«إيغاد». وكانت الخرطوم أعلنت في يناير / كانون الثاني ٢٠٢٤ تجميد عضويتها في «إيغاد» على خلفية شراكة قائد «قوات الدعم السريع»، محمد حمدان دقلو (حمدوك) في قيادتها بأوغندا، مؤكدة أن ذلك عدم التزامها بما يصدر عنها بشأن الشأن السوداني. وفي أبريل / نيسان عام ٢٠٢٣، أذاعت اشتباكات عنيفة وواسعة النطاق بين قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، في مناطق متفرقة من السودان، حيث يحاول كل من الطرفين السيطرة على مقار حيوية.

الاحتلال يعلن اغتيال 4 مقاومين خرجن من نفق بشرق رفح

برصاص قوات الاحتلال خارج مناطق انتشارها في حي الزيتون شمالي مدينة غزة، في ظل قصف مدمر عنيف استهدف المنطقة. كما استهدفت المدفعية الصهيونية مناطق واسعة في غرب بيت لاهيا بشمال القطاع، في حين أطلقت الزوارق الحربية النار في بحر خان يونس جنوباً. وشهدت رفح غارات جوية، في حين أطلقت طائرات مروحيات وأليات للجيش الصهيوني تبراناً باتجاه مناطق شرق خان يونس، مستهدفة خزان مياه، وهو ما يزيد من تفاقم أزمة المياه في القطاع. وكان جيش الاحتلال قد شنَّ فجر أمس الأحد غارات جوية وقصفاً مدمرعاً على مناطق مختلفة من القطاع،خصوصاً المناطق التي ينتشر فيها، مما أدى إلى استشهاد شخصين وتصاعد حدة الأزمة الإنسانية. كما أفادت مصادر طبية في غزة باستشهاد فلسطينيين آخرين بنيران الاحتلال خارج مناطق انتشاره في بيت لاهيا وديرالبلح منذ ساعات الصباح.



المقاومة الإسلامية (حماس) أعلنت أن عدد قتالها العالقين داخل الأنفاق بما بين ٨٠ و١٠٠. ويأتي هذا في حين أفادت مصادر طبية في مستشفى الشفاء أمس باستشهاد فلسطيني

الموطن - وكالات / أعلن جيش الاحتلال الصهيوني، الإثنين، أن قواته قتلت 4 مسلحين فلسطينيين، قال إنهم خرجن من نفق شرقي رفح في جنوب قطاع غزة، وذلك في ظل مواصلة قواته خروقاتها لوقف إطلاق النار بصفتها مناطق متفرقة من القطاع، وأوضح المتحدث باسم الجيش الصهيوني أن «السلحين أطلقوا النار باتجاه قوات لواء ٧، معتبراً ذلك «خرقاً واضحاً لاتفاق وقف إطلاق النار». قاتلاً إن قواته في القيادة الجنوبية «منشرة في المنطقة وفقاً لاتفاق وستواصل العمل لإزالة أي تهديد»، حسب زعمه. ويرزت في الأشهر الأخيرة قضية المقاومين الفلسطينيين العالقين داخل الأنفاق في مدينة رفح لدمراًة بجنوب قطاع غزة، واستنفدت إسرائيل قضية هؤلاء المقاومين لافتتاح أزمة ضمن مساعيها لوضع عقبات تحول دون التنفيذ السريع لاتفاق وقف إطلاق النار في غزة. وقد أعلن جيش الاحتلال ماراً خلال الأشهر الثلاثة الماضية قتل عشرات المقاومين في رفح، وتقدر حركة

اعلان مدفوع الثمن

اعلان مدفع الثمن

